أثر التطورات الداخلية في الصين والسودان على تطور العلاقات السياسية والاقتصادية بينهما

The impact of internal developments in China and Sudan on the development of political and economic relations between them

د. تغريد ذنون يونس محمد
مدرس
جامعة الموصل – كلية التربية للعلوم الانسانية

د. ذاكر محي الدين عبد الله
أستاذ
جامعة الموصل – كلية الآداب

Taghreed Thanoon Yuonis
Teacher
University of Mosul - College of Education for Human Science

Dr. Thakir Mohiuddin Abdullah
Professor
University of Mosul- College of Arts

taghreedthanoon@uomosul.edu.iq
thaker.m.a@uomosul.edu.iq

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول
٢٠٢١/٩/١٤	٢٠٢١/١١/٤

الكلمات المفتاحية: العلاقات، الصين، السودان، اقتصاد، دبلماسي

Keywords: Relations, China, Sudan, economy, diplomacy

الملخص

شهدت المدة ما بين عامي ١٩٩٩–٢٠١١ تطورات سياسية خاضتها كل من الصين والسودان، وكانت العلاقات السياسية بين البلدين علاقات بناءة، سواء عبرّ التمثيل الدبلوماسي ام عبرّ تقديم الدعم والمساندة لكل منهما في حل الازمات والتحديات التي وجهها كلا البلدين، ومثال على ذلك قيام الصين بدعم السودان ومساندته فيما يتعلق بمشكلة دارفور، وايضا دعمه في حل مشكلة جنوب السودان،وما عانه بصورة عامة من حروب اهلية طاحنة، فكانت دائما تدعو الى الحل السلمي لكافة الازمات والحروب التي عصفت به، فكان للصين دور مهم في اتفاقية السلام الشامل التي وقعت من اجل وقف القتال في الجنوب، كما كان لها دورها ايضا في مشكلة دارفور، وقامت بتأسيس قنصلية لها في جوبا من اجل مراقبة الوضع عن كثب، كما كان للسودان ايضا دور في دعم الصين من اجل حصولها على مقعد دائم العضوية في مجلس الامن، وبقيت العلاقات السياسية بين الصين والسودان في تطور مستمر حتى بعد انفصال الجنوب عام ٢٠١١ .

Abstract

The period between 1999-2011 witnessed political developments in both China and Sudan, and the political relations between the two countries were constructive relations, whether through diplomatic representation or through providing support and assistance to each of them in resolving the crises and challenges faced by both countries, an example of which is China's support Sudan and its support with regard to the problem of Darfur, as well as its support in resolving the problem of southern Sudan, and what it suffered in general from the devastating civil wars, so it always called for a peaceful solution to all the crises and wars that afflicted it, so China had an important role in the Comprehensive Peace Agreement that was signed in order to stop The fighting in the south, and it also had a role in the Darfur problem, and it established a consulate for it in Juba in order to monitor the situation closely, and Sudan also had a role in supporting China in order to obtain a permanent seat in the Security Council, and the political relations between China and Sudan are in continuous development even after the secession of the south in 2011.

اولا: نظرة عامة في التطورات السياسية المعاصرة في الصين :

كما هو معروف،تشغل الصين مساحة ٩٠٦ كم٢،وتقع شرق آسيا،ويبلغ تعداد سكانها نحو ١,٣٨٨ مليار نسمة حسب احصاء ٢٠١٠، وكانت الصين في حقب التاريخ الماضية قوة عالمية لمدة طويلة من التاريخ، ثم انكمش سلطانها،وخضعت للاحتلال من لدن الدول الاوربية واليابان في القرن التاسع عشر، وفي القرن العشرين استطاعت استعادت قوتها،وتحقيق استقلالها تحت حكم الحزب الشيوعي منذ عام ١٩٤٩ (١).

١- الصين في عهد الرئيس ماوتسي تونغ:

استعادت الصين قوتها واستقلالها عندما تولى الحزب الشيوعي السلطة منذ عام ١٩٤٩ بقيادة ماوتسي تونغ (٢)، الذي أسس جمهورية الصين الشعبية، بعد أن نجح الشيوعيون بدحر قوات الكومينتانغ تحت قيادة تشيانغ كاي تشيك، وعقب الهزيمة، هرب تشيك واتباعه إلى جزيرة فرموزا (تايوان)،إذ أسسوا صينيتان، هي جمهورية الصين الوطنية، وبذلك انبثقت دولتان صينيتان، هي جمهورية الصين الشعبية في البر الصيني، وجمهورية الصين الوطنية في تايوان، وفي ٧ تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٩٥٠ غزا جيش التحرير الشعبي منطقة تشامدو التبتية، وأطلقت الصين على هذه العملية عملية التحرير السلمي للتبت على يد جمهورية الصين الشعبية، وفي عام ١٩٥١ عقدت مفاوضات بين جمهورية الصين الشعبية وممثلي السلطات في التبت نتجت عنها اتفاقية ذات سبع عشرة نقطة (٣).

---

(١) ناصر التميمي، "صعود الصين: المصالح الجوهرية لبكين والتداعيات المحتملة عربياً"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤٦١ في تموز/يوليو ٢٠١٧،ص ص ٥٨-٩١.

(٢) ماوتسي تونغ: ولد في ٢٦ كانون الاول/ديسمبر ١٨٩٣ في قرية شاوشان في اقلي هونان لوالد فلاح صارم، تخرج من مدرسة للمعلمين ١٩١٨، أكمل الدراسة الجامعية وعمل مدرساً، عام ١٩١٩ تبني الماركسية اللينية اثناء عمله في جامعة بكين، اصبح عضواً في الحزب الشيوعي الصيني، كانت له انجازات كبيرة في الصين منها تأسيس جمهورية الصين الشعبية ١٩٤٩، له مؤلفات عدة منها الكتاب الاحمر، وحرب الانصار، توفي في عام ١٩٧٦. للمزيد ينظر: روبرت باين،قادة القرن العشرين:ماوتسي تونغ، ط١،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٦، ص٣١٥.

(٣) للتفاصيل :صباح نعاس شفافة، "القوة الصينية تحدي الصيرورة التاريخية والموقع في مدار القوى العالمية"، مجلة العلوم السياسية، العدد (٤٦)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،٢٠١٣، ص ص ٢٠٣-٢٢٠ .

وفي نهاية عام ١٩٥٨ قرر الرئيس الصيني ماوتسي تونغ تنفيذ مشروع أطلق عليه القفزة الكبرى إلى الأمام، وتميزت تلك الخطوة بممارسة قمع وعنف، ذهب ضحيتهما ٣٦ مليون صيني[١]، والخطة مفادها أنه من أجل توفير الطعام للمدن، جرى تجويع الفلاحين، وبهذا تمكن ماو من تصدير نحو ٤٧٤ مليون طن من الحبوب، تقدر بنحو ٩٣٥ دولار عام ١٩٥٩، وعانت المدن ايضاً من مجاعة، بسبب محدودية الحصص التي كانوا يحصلون عليها من الأغذية، واستمرت هذه المجاعة الى عام ١٩٦١، وبسبب هذه المجاعة أخذت المحاصيل بالتناقص، وتوقفت الأعمال الإنشائية، وانتشرت المجاعة في انحاء البلاد كافة، بسبب انهيار الانتاج الزراعي، مما أسفر عنها انتشار الأمراض وسوء التغذية، وأدى ذلك إلى وفاة نحو ٢٠ – ٣٠ مليون شخص بين عامي ١٩٦٠ –١٩٦١ [٢].

ومنذ عام ١٩٦٢ وحتى عام ١٩٦٦ نظم ماو وأتباعه مجموعة من الإصلاحات التي أصبحت تعرف فيما بعد بالثورة الثقافية، ختم الأعداد، الكتاب الأحمر الصغير، الذي يتضمن مقتطفات من أعمال ماو بواسطة الجيش عام ١٩٦٣، لنشر القيم الراديكالية [٣] بين الجنود، وكان المجتمع الصيني يتميز بعدم التوازن الثقافي، فالمثقفون والمتعلمون يتركزون في المدن، أما أغلب سكان الريف فهم من الاميين والكسبة وأصحاب الأعمال اليدوية، لذلك قرر ماو تسي تونغ وضح حد لهذا التفاوت، فقرر القيام بثورة ثقافية كبرى داخل المجتمع الصيني تهدف الى إيصال التعليم الى الريف [٤].

وبناءً على دعوة ماوتسي تونغ أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في ٨ آب/ اغسطس عام ١٩٦٦ قراراً يقضي بتبني (الثورة الثقافية العمالية الكبرى)، فقامت الحكومة بإيقاف الدراسة مؤقتاً لإعادة تشكيل المدارس، وإعداد المناهج الدراسية، وإرسال الطلاب والمعلمين والفنانين والمثقفين والأطباء للعمل لمدة معينة داخل المزارع، ومنعت الأجهزة

---

(١) دوجلاس ليتيل، الاستشراق الامريكي، الولايات المتحدة والشرق الاوسط منذ ١٩٤٥، ترجمة طلعت الشايب، منشورات المركز القومي للترجمة ط١، القاهرة، ٢٠٠٩.ص ص

(٢) وفاء المهداوي وأحمد جاسم محمد، "الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق سياسات ومؤثرات"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق،العدد١٠، المجلد ٣٣، ٢٠١٢، ص١٧٧.

(٣) محمد عطية محمد ريحان، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٢، ص ٤٩.

(٤) فرانسواز لومان، الاقتصاد الصيني، ترجمة صبح ممدوح كعدان، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٠، ص ١٦.

التعليمية كافة التي كانت تستورد من الغرب، واعيد هيكلية الجامعات والدوائر الحكومية، وتم تشجيع الطلاب للالتحاق بالمدارس المهنية المختصة في مجال الزراعة والصناعة(١).

وهذه الثورة كانت موجهة ضد الحزب الشيوعي الحاكم نفسه، لذا اتجه ماو إلى الاستعانة بحلفاء جدد من خارج الحزب، فاتجه بشكل خاص إلى الطلاب، الذين استجابوا بتكوين منظمات الحرس الأحمر العشوائية،والتي كانت متلهفة لمواجهة قادة الحزب المحليين، والمعلمين، وأي شخص تقريباً في موقع سلطة، في ظل مجتمع مستبد يقل فيه التعبير عن الرأي صراحة بلا خوف، وشجع ماو المراهقين على مهاجمة أعدائه، وفي عام ١٩٦٦، قام الحرس الأحمر والمتردون الثوريون باضطرابات ومآسي ضد المسؤولين من الحزب الشيوعي الصيني والسياسيين والعسكرين ومختلف فئات المجتمع الصيني(٢).

وأما جيش التحرير الصيني فكان موقفه متذبذباً من الثورة الثقافية، الأمر الذي أدى إلى أن أصدرت في ٥ ايلول/ سبتمبر عام ١٩٦٧ اللجنة المركزية ورئاسة الوزراء، ولجنة الشؤون العسكرية المركزية لجيش التحرير الشعبي الصيني، ومجموعة الثورة الثقافية، مرسوم وقعه ماو رسمياً من أجل إحياء السلطة في البلاد عبر تشكيل جيش التحرير الشعبي الصيني، الذي عد الوعاء المركزي للسلطة، لاستعادة النظام، وإنهاء الصراعات الفئوية، وحثت الفصائل اليسارية المتنافسة بوقف الصراع فيما بينها، ودعتهم إلى دعم الجيش في حملة وطنية كبيرة، لأن الجيش أداة التحكم الفعالة والوحيدة في الصين والقادرة على ضبط الأوضاع الداخلية (٣).

وسرعان ما دخلت الثورة في طور جديد وقام الحرس الأحمر بمهاجمة السكك الحديدية، بنصب كمائن للقطارات التي كانت تقل الإمدادات السوفيتية إلى فيتنام، ونهبوا الذخائر العسكرية، ودمروا المدن، وقطعوا التيار الكهربائي، وقاموا بالسطو على المصارف، وسرقوا السيارات، وخرجت الأمور عن سيطرة ماو،ومع بداية عام ١٩٦٨ تدخل الجيش لاستعادة

---

(١) وودي لي سوي فومين تشنغ لي، الاقتصاد الصيني، ط١،دار النشر الصينية عبر القارات، ٢٠١٢، ص ٢٣.

(٢) للمزيد ينظر: البرتو مورافيا، ثورة ماو الثقافية، ترجمة وحيد النقاش، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧١، ص ٨٤؛ قتيبة محمد صالح، الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في الاقتصاد الصيني، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ٦٦.

(٣) صالح، الاستثمار الاجنبي المباشر..،المصدر نفسه.

النظام، لاسيما المناطق التي شنت فيها فصائل الحرس الأحمر حرباً أهلية محلية، وبدأت الحكومة القيام بتصفية الحرس الأحمر وعلى رأسهم دنغ شياو بينغ(١).

وبحلول شهر آيار/ مايو عام ١٩٦٨، أرسل الى المناطق الريفية أكثر من ١٧ مليون من الحرس الأحمر والشباب المتعلم الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ – ١٤ عام في محاولة لكسر منظمة الحرس الأحمر الذين فشلوا في حل انقسهم، قام الجيش بسحقها، وهكذا انتهى الحرس الأحمر، فشهد ذلك انهيار كبير في موقف اليسار النهائي بمحاولة الاستيلاء على السلطة (٢).

وفي الأول من نيسان/ ابريل عام ١٩٦٩ انعقد المؤتمر التاسع للحزب الشيوعي الذي كان ايذاناً بإعادة تنظيم الوضع السياسي في الصين بعد نهاية الثورة الثقافية عام ١٩٦٩، إذ أعلن ماو في بداية المؤتمر عن نهاية الثورة الثقافية رسمياً، وانتخب رئيساً للجنة المركزية للحزب بالإجماع، وأعلن عن تعيين رفيقه لين بياو (٣) الذي كان وزير الدفاع خليفة له ونائباً للرئيس.

---

(١) دنغ شياو بينغ: ولد عام ١٩٠٤ في مقاطعة سيتشوان جنوب غرب الصين، اكمل دراسته الثانوية ثم سافر الى فرنسا للعمل والدراسة، عين امين عام للجنة المركزية للحزب الشيوعي عام ١٩٧٥، كلف بتسيير شؤون البلاد كنائب لرئيس مجلس الوزراء عام ١٩٧٨، تولى المكانة القيادية الاعلى وهي رئيس اللجنة العسكرية المركزية الى ان استقال واعتزل عام ١٩٨٩ للمزيد ينظر : محمد بن راشد الجهوري، دينغ والتحول الصيني الكبير، كتب وقراءات باشراف د. فيصل دراج،ص ١٤٨.

(٢) سياسة الصين الخارجية، مسارات، نشرة شهرية تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، وحدة الفكر السياسي المعاصر، فبراير ٢٠١٤، ص٦ .

(٣) لين بياو ولد لين فيعام ١٩٠٧ في مقاطعة هوبيه، وتخرج من أكاديمية وامبو العسكرية عام ١٩٢٦، بعد ذلك فر من الجيش الوطني لينضم إلى الشيوعيي، وهو أحد القادة الشيوعيين ساهم في الصراع على السلطة، وشغل عدة مناصب عسكرية هامة، شرع في عمل عسكري للاستيلاء على الحكم واغتيال ماو، إلا أن منافساً له كشف، فحاول الهروب برفقة أسرته إلى الاتحاد السوفيتي، لين وأسرته قد لقوا مصرعهم في عام ١٩٧١ عندما تحطمت الطائرة التي تقلهم في أندرخان بمنغوليا. نقلا عن موقع ويكبيديا بالعربي على الرابط التالي: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%84%D9%8A%D9%86_%D8%A8%D9%8A%D8%

وعين شو آن لاي[١] بمنصب الأمين العام للحزب، وانتخب ١٧٦ عضواً في هيأة الرئاسة، وهذا الامر مثل ائتلافاً غير مستقر من العناصر اليسارية المتطرفة والمعتدلة والعسكريين، وهذه النخبة الجديدة الجماهرية ٢٩% والقيادات الحزبية القديمة ٢٧%،وقدم لين بياو في ١٤ نيسان/ ابريل عام ١٩٦٩ تقريراً سياسياً لخص فيه نشأة المنظور المستقبلي للثورة الثقافية وتطوره، عبر خطابه في التعامل مع الشؤون الداخلية للصين، ومناقشة الكيفية التي ينبغي أن تكون فيها الثورة الاشتراكية، والإفادة من تجربة الثورة الثقافية[٢].

بقيت الصين في الأعوام ١٩٦٦ – ١٩٦٩ معزولة نسبياً عن العالم بسبب عوامل عديدة، منها العداء المستمر مع الغرب والاتحاد السوفيتي، ونتيجة للضغط السوفيتي على الحدود الصينية، اضطر ماو الى التفكير جدياً لوضع حد للثورة الثقافية، وذلك عبر تكوين نظام سياسي مستقر، وحث العمال على التوجه لأعمالهم، وزيادة الإنتاج، وفتح المدارس والكليات، وتدريب الأطباء لخدمة الشعب الصيني، وإرجاع الأمور إلى حالتها الطبيعية [٣].

إلا أنه في عام ١٩٧١ عادت الثورة الثقافية من جديد، بمحاربة الأعضاء القدامى في الحزب الشيوعي الصيني، والقضاء على منافسي ماو في السلطة، في معركة حادة لتعبئة الجماهير والقوى الثورية في الحزب من أجل الدفاع عن إنجازات الثورة، فكان لابد من استهداف قادة الحزب الكبار وإزالتهم وتحييدهم بهدف الحفاظ على الثورة، وقف لين بياو ورجاله العسكريون في مواجهة فريق جيانع تشينغ [٤] في مؤتمر لوشان الذي عقد في ٢٣ آب/ اغسطس عام ١٩٧٠، من أجل ضمان رئاسته بعد وفاة ماو، وزاد تمسكه بمنصب

---

(١) تشو انلاي او تشو ان لاى، (٥ اذار/مارس ١٨٩٨ – ٨كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦) أول رئيس وزراء لجمهورية الصين، تقلد مهام منصبه بدءًا من عام ١٩٤٩ حتى وفاته في عام ١٩٧٦،كما قام بدور فعال في تعزيز سيطرة الحزب الشيوعي على السلطة،وتشكيل السياسة الخارجية وتنمية الاقتصاد الصيني، كما أنه كان متخصصًا في السياسة الخارجية.:
Boorman, Howard L. ed. Biographical Dictionary of Republican China. New York: Columbia University Press, 1967–71.

(٢) مورافيا، المصدر السابق،ص ص ٨٤–٩٠.

(٣) صالح، المصدر السابق، ص ص ٦٦–٧٠.

(٤) يانغ كينغ (٢٠ اذار/مارس ١٩١٤م – ٢٠ ايار/مايو ١٩٩١م)، وهي زوجة الرئيس الصيني الراحل ماو تسي تونغ، عملت في المجال السياسي طيلة مدة حكم زوجها، لعبت دورا رئيسا في الثورة الثقافية (١٩٦٦–١٩٧٦)، وتشكيل تحالف سياسي جذري والمعروف باسم (عصابة الأربعة). موقع ويكبيديا بالعربي على الرابط التالي:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%BA

الرئاسة بعد هذا المؤتمر، الأمر الذي أدى إلى اتخاذ إجراءات لإنهاء سلطة لين بياو ورفاقه(١).

خطط لين بياو لانقلاب عسكري ضد ماوتسي تونغ، إلا أنه فشل في ذلك، وفي محاولة يائسة للفرار من الصين، تعرض لين وزوجته إلى حادث سقوط طائرته فوق منغوليا في ١٣ ايلول/ سبتمبر ١٩٧١، وبعدها قام ماو بحركة تطهير لكبار مساعدي لين بياو (٢)، وفي أواخر كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٧٣، ظهرت حملة كبرى لانتقاد تعزيز الممارسات التعليمية حملة كبرى لانتقاد تعزيز الممارسات التعليمية التقليدية في الجامعات الصينية، وهذه الحملة مهدت الطريق لحركة سياسية، كبرى، عرفت بحملة (بي لين، بي كونغ) أي (انتقاد لين، انتقاد كونفوشيوس)، في ٢٥ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٧٤، أطلقتها جيانغ تشينغ وزعماء متطرفون اخرون، استمرت لمدة عام، هدفها هو انتقاد تشوان لاي الذي يمثل المنافس الرئيس لجيانغ تشينغ في خلافة ماو (٣).

وبعد قضية لين بياو، أدى سقوط قادة الجيش اليساريين الى دعم مجموعتين، الأولى الناشطون المدينون، الذين ارتبطوا بماو عبر زوجته جيانغ، والثانية تألفت من مسؤولين أكثر اعتدالاً بقيادة رئيس الوزراء شوان لاي،وفي المؤتمر العام العاشر للحزب الشيوعي عام ١٩٧٣، حضر ٤ من أعضاء اللجنة المركزية من ضحايا الثورة الثقافية ممن خضعوا لإعادة التأهيل وكان من ضمنهم دنج شياو بنج(٤).

٢: الصين في عهد الرئيس دنج شياو بينغ:

بعد وفاة ماوتسي تونغ عام ١٩٧٦، خلفه دنج شياو بينغ وهو الذي يعرف بأب الصين الثاني، إذ ينسب إليه الفضل فيما وصلت إليه الصين اليوم، أدرك أن بلاده لن تنجح في استغلال طاقاتها التنموية بسبب سياستها الانغلاقية وإصرارها على تبني الاقتصاد الموجه مركزياً، وإهمال اقتصاد السوق وآلياته، ومن ثم تخلفها عن جيرانها تنموياً، الامر الذي دفعه إلى تبني سياسة الإصلاح والانفتاح، وعبره وجدت الصين طريقاً تنموياً يتماشى مع ظروفها الوطنية، الا وهو طريق الاشتراكية ذات الخصائص الصينية (٥).

---

(١) وي دي زانج، الاصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية، دراسات عالمية مركز الامارات العربية المتحدة، ١١، ط١، ٢٠٠١، ص ١٢٠.

(٢) وي دي زانج، المصدر نفسه، ص ١٢٠

(٣) مورافيا، المصدر السابق،ص ص ٨٤-٩٠.

(٤) الجهوري، المصدر السابق، ١٤٨-١٥٥.

(٥) زانج، المصدر السابق، ص ١٢٠-١٥٠ .

وقبل كل شيء بدأ في إصلاح التعليم، فكان القرض الأول الذي حصلت عليه الصين من البنك الدولي في السبعينات موجه بأكمله لإصلاح التعليم، وأسرع من عمليات ابتعاث طلاب الصين إلى الدول المتقدمة،كما بدأت بوادر الإصلاح الاقتصادي التي اتبعها دنج في المناطق الريفية لتحقيق التنمية في القطاع الزراعي بوصفه العمود الفقري لهيكل الاقتصاد الصيني، وأن الهدف الأساس من الاصلاح يكمن في رفع مستوى المعيشة للشعب الصيني، مما شكل حافزاً لقادة الإصلاح في وضع برنامجاً تنموياً واسع النطاق في المناطق الحضرية [١].

وبفعل السياسة التي اتبعها دنج، تغيرت الصين من مجتمع زراعي الى مجتمع صناعي وزراعي منتج يصدر الى الخارج، فارتفعت الصادرات الصينية خلال عقد واحد، من ١٠ مليارات دولار الى أكثر من تريلون دولار،وتمسك دنج بنظام الحكم من خلال الحزب الواحد، لكنه قام بمراجعات جذرية حولت الصين الى ما هو عليه اليوم، وتعرض لمظاهرات طلابية اجتاحت البلاد تطالب بالإصلاح السياسي، وتطالب تحجيم سلطة الحزب الشيوعي الحاكم، استقرت تلك الاحتجاجات في ميدان اسلام السماوي، الا أنه رفض ذلك، وامر بدخول القوات الى الميدان وفض المظاهرات، وصل عدد الضحايا إلى ٢٤١ قتيلاً، الا أنه عدَ ذلك خياراً بسيطاً مقابل ألا يذهب البلد كله ضحية لهذه الاحتجاجات [٢].

وأقر دنج اللامركزية في الصين، ويرجع إليه تحديد النسل في البلاد، وأرسى قاعدة السماح بالطفل الأول، اذا كان ولداً، واذا جاء الطفل الأول انثى في هذه الحالة يسمح للأسرة بالطفل الثاني وهكذا تعامل مع الزيادة السكانية للصين، واستمر حكم دنج شيا وبينغ ١٣ عاماً بدءاً من عام ١٩٧٧ ولغاية عام ١٩٨٩[٣].

٣: الصين في عهد الرئيس جينانج زيمين:

يعد زيمين [٤] من الجيل الثالث، وهذا الجيل اتسم بالديمقراطية والرأسمالية الليبرالية (صغار الرأسماليين)، وأن زيمين كان يشغل قبل تداول السلطة ووصولها إليه أمين عام الحزب

---

(١) طاهر حمدي كنعان؛ وحازم تيسير حاملة، الدولة واقتصاد السوق: قراءات في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية، المركز العربي للأبحاث في السياسات، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠١٦، ص ١٥ .

(٢) المصدر نفسه، ص ١٩١-١٩٢.

(٣) أحمد شهاب أحمد؛ وزيدان سلمان محمد، "تطور القوة والقدرات الصينية بعد الحرب الباردة"، مجلة علوم سياسية، جامعة بغداد، العدد ٥٦، كانون الأول٢٠١٢، ص ٢٦

(٤) جيانغ زيمين: (١٧أغسطس ١٩٢٦ – ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٢) ولد بمدينة يانغزهو شغل منصب رئيس جمهورية الصين الشعبية بين عامي ١٩٩٣ – ٢٠٠٣. شغل منصب زعيم الحزب الشيوعي الصيني، كما ترأس اللجنة العسكرية المركزية للحزب الشيوعي. قام بتحويل

في مدينة شنغهاي، ولقد اجمع اغلب الخبراء على أن الصين في عهد زيمين أصبحت أرض رأسمالية غير أنها لا تزال تضع عباءة الاشتراكية على هذا الاقتصاد.

وزيمين قائد ذو حنكة وتبلورت حنكته خلال أحداث ميدان السلام السماوي السالفة الذكر، اذ فضل عدم الدخول في احداثها وفضل الابتعاد عن وقائعها في بكين كونه كان موجوداً في شنغهاي، فضلاً عن أنه نجح في امتصاص آثار الأزمة من خلال قيامه ببعض الإجراءات وهي:

-إحالة الضباط الذين اشتركوا في العمليات للتقاعد.

-تحميل المسؤولية إلى الزعيم دينج الذي تشدد ضد الطلبة.

-منع التعذيب السياسي.

-وجود خلاف بين زيمين واجهزة القرار الصيني في عهد دينج.

–المناداة باقتصاد السوق الاشتراكي عام ١٩٩٢ [١].

وتجدر الإشارة الى أن زيمين قاد عملية الانتقال وفقاً لانتهاج الطريق الثالث بدلاً من القفز داخل الرأسمالية، هذا ما جعل انتقال الصين للإصلاح والانفتاح أكثر استقراراً،وأكد زيمين على مكافحة الفساد بكل أشكاله، في الوقت الذي طالت هذه العقوبات رجال الدولة والحزب، لهذا أصدر عام ٢٠٠٠ مجموعة من أحكام الإعدام على عدد من النواب في البرلمان فضلاً عن حكام المناطق والمقاطعات بعد انضمام رجال الأعمال إلى عضوية الحزب من خلال اندماج المال بالسلطة، وعبر عن ذلك بقوله (إن الفساد يعد الباب الخلفي للأمراء الجدد) [٢].

٤: الصين في عهد الرئيس هو جينتاو:

يعد هو جينتاو [٣] من الجيل الرابع للقيادة في الصين، والذي تسلم السلطة في مطلع القرن الجديد في ظل تداوله للسلطة سلماً، وهو براجماتي يعمل في ظل وعي وعقلانية إدراكية

منصب رئيس الدولة من دور شرفي في السابق، إلى دور فاعل وممسك بزمام الأمور وفقاً للمعايير الدولية.نقلا عن موقع ويكبيديا بالعربي على الرابط التالي:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%BA_%D8%

(١) أحمد شهاب أحمد وزيدان سلمان محمد،المصدر السابق،ص ٢٦-٣٠.

(٢) كنعان و حاملة،المصدر السابق،ص ص ١٥٧–١٦٠.

(٣) هو جينتاو لد في ٢١ ديسمبر ١٩٤٢ في محافظة يانغ سو شرقي الصين. هو رئيس جمهورية الصين الشعبية ٢٠٠٣ –٢٠١٣، خلفاً لجيانغ زيمين، ونائب رئيس الجمهورية

ودبلوماسية واعية متدرجة، وجد من الصواب السير على نهج سلفه زيمين الذي كان يرمي إلى دفع النهضة الصينية للالتحاق بركب التقدم والانفتاح على العالم [١]، وبافتتاحه منتدى (فورتشن) الاقتصادي العالمي الذي عقد في العاصمة بكين تحت عنوان (الصين والعهد الاسيوي الجديد) وفي حضور ممثلي ٥٠٠ شركة عالمية كبرى من ضمنها ١٤ شركة صينية عملاقة بعد أن كانت مع شركات عام ١٩٩٩، وثلاث شركات عام ١٩٩٥ في ظل تمحور النمو الاقتصادي الذي متوسطه ٩،٥% في ظل تجارة خارجية تعدت ١،١ تريليون عام ٢٠٠٤ [٢].

فالقيادة الحالية غدت على وعي قوي بالمكانة التي حازتها أمتهم عبر الثلاثة عقود، ولهذا فلن تقبل القيادة الجديدة أي تدهور لبلاده غير أنه في عهده انتقلت استراتيجية الصين من حيز الدبلوماسية إلى القوة العسكرية عندما اتخذ البرلمان الصيني قراره يوم ١٤ مارس عام ٢٠٠٥ بالتصويت على حق الصين في استخدام القوة لمنع تايوان من الانفصال، في الوقت الذي ذهب هو جينتاو الى حد مطالبة الجيش بالاستعداد للحرب، وكأنه بذلك يريد أن يقدم بتشدده في التعامل مع قضية تايوان بياناً عالمياً بأنه لن يفرط في أحد أهم الثوابت الوطنية كون تايوان جزءاً لا يتجزأ من السيادة الصينية وأن كانت القوة ستظل الملجأ الأخير

ثانيا: نظرة عامة عن التطورات السياسية المعاصرة في السودان.

شهد السودان منذ استقلاله عام ١٩٥٦ حالة من انعدام الاستقرار السياسي، وتغير في الوزارات، وبخاصة بعد الانقلاب العسكري الأول الذي قام به الفريق ابراهيم عبود [٣] فعلى

(١٩٩٨-٢٠٠٣). بجانب ذلك، كان الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٢ – ١٥ نوفمبر ٢٠١٢. نقلا عن موقع ويكبيديا بالعربي على الرابط التالي:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%87%D9%88_%D8%AC%D9%8A%D9%86

(١) صالح، المصدر السابق، ص ٦٦.

(٢) أحمد و محمد،المصدر السابق،ص ٢٦-٣٠؛ كنعان و حاملة،المصدر السابق،ص ص ١٥٧-١٦٠.

(٣) الفريق إبراهيم عبود (١٩٠٠ – ١٩٨٣)، رئيس جمهورية السودان ورئيس الوزراء السوداني للمدة (١٩٥٨-١٩٦٤م)، ولد بشمالي السودان من أبناء قبيلة الشايقية، تخرج في كلية غوردون التذكارية (جامعة الخرطوم حاليًا) عام ١٩١٧ م، ثم التحق بالمدرسة الحربية وتخرج فيها عام ١٩١٨م، ترقى إلى رتبة أميرالاي عام ١٩٥١م، ثم ترقى إلى منصب نائب القائد العام عام ١٩٥٤م. قاد أول انقلاب عسكري بالسودان في عام ١٩٥٨م وكان انقلابه في الحقيقة استلاماً للسلطة من رئيس وزرائها آنذاك عبد الله خليل عندما تفاقمت الخلافات بين

الصعيد الداخلي كانت حكومة ابراهيم عبود العسكرية قد وعدت باجراء تعديلات في اعمال الوزارات بما يلائم ومصالح الشعب السوداني، الا أن هذه الاجراءات لم تؤد الى ايجاد حل جذري للمشكلات السياسية والاقتصادية في السودان بسبب ديكتاتورية النظام العسكري والاحكام العرفية، أما على الصعيد الخارجي شدد عبود على اقامة علاقات جيدة مع الدول كافة، والدول العربية بشكل خاص، على اساس الاحترام والود والمصالح المتبادلة، وكان الفريق عبود من اوائل الذين اعترفوا بالصين الشعبية(١)، فضلا عن قبوله المعونة الامريكية بسبب الازمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد،والتي وعززت العلاقات مع الدول الغربية، وبشكل خاص مع الولايات المتحدة وبريطانيا، والمانيا الغربية عبر المعونات والقروض واستثمارها في السودان، وكذلك تعزيز العلاقة مع الكتلة الاشتراكية، وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا (٢).

عانى السودان من ضعف اقتصادي كبير في فترة الحكم العسكري الاول، فضلا عن مشكلة الجنوب، ومن ثم أدى ذلك الى قيام اضراب عام وعصيان مدني عام ١٩٦٤ عبرّ ندوة طلابية اقيمت في جامعة الخرطوم حضرها حشد كبير من الجماهير الطلابية، الا أن السلطات منعت اقامة هذه الندوة،مما أدى الى اشتباكات بين الطلاب وقوات الشرطة أدت الى مقتل أحد الطلبة، واستمرت الاضرابات والتظاهرات الجماهرية في المدن السودانية، الى أن نجحت الثورة في اقالة حكومة ابراهيم عبود، وتسلم الحكم سر الختم خليفة (٣).

الأحزاب السودانية داخل نفسها وفيما بينها،. للمزيد ينظر: محمد محمد أحمد كرار، الانقلابات العسكرية في السودان (الخرطوم: المطبعة العسكرية، ١٩٨٨)، ص ٣ .

(١) سرحان غلام حسن العباسي، التطورات السياسية في السودان المعاصر ١٩٥٣-٢٠٠٩، دراسة تاريخية وثائقية، ط١، بيروت نيسان/ ابريل ٢٠١١، ص ١٦٧.

(٢) للمزيد ينظر: عبدالعظيم اسماعيل عبدالعال، الولايات المتحدة الامريكية والاسلام السياسي في السودان (١٩٨٩-١٩٩٦)، ط١، الخرطوم، ٢٠١٠، ص ١٣؛فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج١، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، ص ٣٣٨.

(٣) سر الختم خليفة: ولد في الدويم عام ١٩١٧، تخرج من كلية غوردن مدرساً، وتلقى تعليمه في بريطانيا في التربية وعلم النفس، اصبح عميداً للمعهد الفني عام ١٩٦٠ ثم نائب لوكيل وزارة التربية والتعليم عام ١٩٦٤، تولى منصب رئيس الوزراء في السودان بعد احداث ثورة عام ١٩٦٤ وهو يعد اصغر من تولى رئاسة الوزارة في السودان للمزيد ينظر: عبدالرحمن مختار، خريف الفرح: اسرار السودان ١٩٥٠-١٩٧٠، الخرطوم، دار الافريقية ١٩٧٨)، ص ٣١٢.

مارس سر الختم خليفة اعماله الوزارية وأجرى بعض التعديلات على القوانين منها، الغاء قانون الهيئة القضائية العام ١٩٥٩، الغاء قانون لجنة الخدمة المدنية، الغاء قانون المجلس المركزي، الغاء قانون جامعة الخرطوم لعام ١٩٦١، وشهدت وزارة سر الختم خليفة الأولى صراع بين الاحزاب من اجل ممارسة اساليب غير ديمقراطية في الحكم بسبب تشابك المصالح والتناصر السياسي داخل مجلس الوزراء، فضلاً عن حجم تأثير هذه الاحزاب داخل مجلس الوزراء، لذا مارست هذه الاحزاب الضغط على الحكومة الانتقالية من أجل اعادة تشكيل الحكومة [١]، هذا ما حصل بالفعل بعد الضغط المباشر الذي مارسه اقطاب حزب الامة والحزب الوطني الاتحادي (الصادق المهدي ومحمد أحمد محجوب واسماعيل الازهري)، لذا اعاد سر الختم خليفة تشكيل الوزارة الانتقالية الثانية بما ينسجم ومصالح المستفيدين من الاحزاب التقليدية، وبعد اجراء الانتخابات في ٢١نيسان/ابريل ١٩٦٥ فاز حزب الامة بـ ٧٥ مقعد في البرلمان، أما الحزب الاتحادي فحقق ٥٤ مقعد [٢]،وبذلك وبعد الضغط على سر الختم خليفة لتقديم استقالته وانتهت مسؤولية سر الختم بعد قيامه بأعمال كبيرة في مجال التشريع لكن حكومته فشلت في تحقيق مطالب وطموحات القوى الوطنية المساهمة فيها وبعد استقالة سر الختم، انتخب الحزب الوطني الاتحادي وحزب الامة في البرلمان اسماعيل الازهري رئيساً لمجلس السيادة، ومحمد أحمد محجوب رئيساً للوزراء، أما المعارضة في البرلمان فقادها حزب الشعب وفي هذه المرحلة الرابعة من سيرة الحياة السياسية في السودان ١٩٦٥-١٩٦٩ شهد حزب الامة انقساماً حاداً داخل اسرة المهدي بين الصادق المهدي وعمه الهادي المهدي تحول الى صراع على السلطة انتهى بضغوط قام بها الصادق المهدي على محجوب لتقديم استقالته من رئاسة الحكومة عام ١٩٦٦ [٣] .

وبهذا اصبح الصادق رئيساً للوزراء بعد التحالف مع الحزب الوطني الاتحادي لكن حكومته واجهت اثار الصراع الذي دار داخل الحزبين، اذ ضعفت اغلبية الحكومة في البرلمان، والنتيجة كانت سقوط حكومة الصادق عام ١٩٦٧ أدت هذه التطورات الى عودة

(١) محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، بيروت، دار النهار، ١٩٧٣، ص ٢٠٠.

(٢) زكي البحري، الحركة الديمقراطية في السودان (١٩٤٣-١٩٨٥)، دار نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٢٥٤. حاج حمد، السودان، المأزق التاريخي وآفات المستقبل، ص ٤١٣.

(٣) ابراهيم محمد حاج موسى، الديمقراطية في الميزان وتطور نظم الحكم في السودان، ج٢، دار الكتب المصرية، القاهرة، د. ت، ص ٢٩٦.

الائتلاف السابق بزعامة المحجوب الى السلطة وتشكيل وزارته الثانية [١] بائتلاف حزب الامة جناح الهادي والحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي على حساب الصادق الذي اصبح في المعارضة، بعد ذلك اندمج الحزب الوطني الاتحادي بزعامة الازهري، وحزب الشعب الديمقراطي بقيادة الشيخ علي عبدالرحمن الأمين ولاسيما الحزب الجديد حزب الاتحاد الديمقراطي، واشترطت قيادتا الحزبين لإتمام اتحدهما حل البرلمان واجراء انتخابات بين ١٨ و ٢٥ ابريل عام ١٩٦٨ وحفزت هذه الاحداث بعض الضباط الاحرار على القيام بعمل عسكري، وسرعان ما قرر تنفيذ انقلاب بقيادة جعفر النميري[٢]، المرحلة الخامسة من مسيرة الحياة السياسية في السودان بدأت في ٢٥ ايار/مايو عام ١٩٦٩ عندما تمكن تنظيم الضباط الاحرار من الوصول الى السلطة عبر واجهة اليسار العريض [٣] .

قام نميري بحل مجلس قيادة الثورة واجرى استفتاء عام على رئاسة الجمهورية ليصبح نميري أول من حاز على لقب رئيس الجمهورية في السودان، وتم تشكيل لجنة حكومية لدراسة الهيكل الدستوري، وكلف الدكتور جعفر محمد علي بخيت بوضع المسودة، على أن يساعد

---

(١) أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو: خريف عبدالناصر، ج٣، ص ٣٥٧؛ منى حسين عبيد الشمالي، حزب الامة ودوره في الحياة السياسية في السودان من عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٨٩، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص ١٦٥؛هنري رياض، موجز تاريخ السلطة التشريعية في السودان، الخرطوم، دار المطبوعات العربية، ١٩٨٧، ص ١١٠.

(٢) جعفر نميري: عفر محمد النميري (١٩٣٠ - ٢٠٠٩)، الرئيس الرابع لجمهورية السودان في المدة من ٢٥ ايار/مايو ١٩٦٩ إلى ٦ نيسان /أبريل، تخرج في الكلية الحربية بأم درمان عام ١٩٥٢، وحصل على الماجستير في العلوم العسكرية من فورت ليفنورث بأركنساس الولايات المتحدة الأميركية عام ١٩٦٦،في صبيحة يوم ٢٥ ايار/مايو ١٩٦٩م اعلن استيلاء القوات المسلحة السودانية على السلطة في البلاد، في الأسبوع الأخير من اذار/مارس عام ١٩٨٥سافر في رحلة علاج إلى واشنطن، فبلغت مسببات الغضب على نظامه درجاتها العليا. وخرج الناس إلى الشارع تقودهم النقابات والاتحادات والأحزاب، فأعلن وزير الدفاع،الفريق عبد الرحمن سوار الذهب، انحياز القوات المسلحة للشعب، فاسقط نظام حكمه.لطفي جعفر فرج، جعفر محمد نميري، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، جامعة المستنصرية، ١٩٨٥، ص ١٥؛عصام عبدالفتاح، جعفر النميري، دار كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٥٠.

(٣) كرار،المصدر السابق،ص ٤٥وما بعدها.

كل من منصور خالد وبدر الدين سليمان، بينما حل الاتحاد الاشتراكي السوداني محل الاحزاب الى جانب المنظمات والاتحادات الجماهيرية التابعة له، في اطار ما عرف آنذاك بتحالف قوى الشعب العاملة [١].

يعد في بداياته مواليا لقوى اليسار،حتى وقع انقلاب تموز ١٩٧١ الشيوعي١٩ بقيادة هاشم العطا لكن النميري وأعوانه احبطوا الانقلاب بعد أربعة ايام بسبب الخلافات التي سادت الحزب الشيوعي، فعاد الى السلطة وقام بمحاكمة الانقلابين عسكرياً في منطقة الشجرة العسكرية جنوب الخرطوم، وطالت احكام الاعدام كلاً من سكرتير الحزب الشيوعي عبدالخالق محجوب، وهاشم العطا، وفاروق حمد الله، والشفيع أحمد الشيخ، وقائمة من المدنيين والعسكرين وزج بالباقي في السجون لتبدأ مرحلة العداء الممتد بين الشيوعين ونظام نميري [٢].

وبعد ان تحرر من قبضة اليسارين، دخل النميري في مواجهة مع زعيم الانصار في ذلك الوقت الامام الهادي من معقليه في جزيرة ابا جنوب الخرطوم، وانتهت هي الأخرى بمجزرة ضد الانصار، طالت المئات بمن فيهم الامام الهادي الذي لاحقه جنود نميري وقتلوه على الحدود مع اثيوبيا، وبذلك وضعت أحداث الجزيرة حجر اساس متيناً لخصومة طويلة بين الانصار والنميري [٣]، وفي غضون ذلك ازدهرت الحركة الفكرية الاسلامية في السودان واكتظت الساحة السياسية بالافكار والانشطة والجماعات الاسلامية، كل يبشر بافكاره بدءً بالاخوان المسلمين وجماعة انصار السنة مروراً بالطرق الصوفية المختلفة وانتهاءً بالاحزاب التي دخلت الصراع عن طريق طوائفها الدينية كالختمية والانصار، وكانت هذه القوى كلها تدعو الى تطبيق مبادئ اسلامية عامة [٤].

وفي تلك الاثناء واجهت السودان ازمة اقتصادية وتدهور خطير في الانتاج الزراعي والصناعي وتدني في عائدات الصادرات، وعجز في ميزان المدفوعات، جعل البلاد تعيش في حالة ازمة اقتصادية حقيقية، أدت الى موجة من الاضرابات العامة هددت بانهيار حكومة

---

(١) عامر العقاد، وجاء مايو دراسة للكفاح الوطني السوداني، دار الجبل، ط١، (بيروت، ١٩٧٢)، ص ١١٠.

(٢) للتفاصيل ينظر: فؤاد مطر، الحزب الشيوعي السوداني، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧١، ص ٤٠؛ ساجد أحمد عبدالعائدي، دور الجيش في الحياة السياسية السودانية (١٩٨٥-١٩٨٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص ٨٧.

(٣) الشمالي،المصدر السابق، ص ١٦٥ وما بعدها.

(٤) هنري رياض، موجز تاريخ السلطة التشريعية في السودان، ط١، دار الجبل، بيروت، ١٩٩٢، ص ٢٢١.

نميري، وفي المجال القضائي استقال عدد من القضاة احتجاجاً على تدخل الحكومة في شؤون القضاء، وفي يونيو/ حزيران ١٩٨٣، هاجم نميري القضاة ووصفهم بالتسيب وقام بطرد عدد منهم من الخدمة ورد القضاة بتوقف جماعي عن العمل[١]،وباءت محاولات الحكومة لسد الفراغ وملء الوظائف التي أخليت بالفشل، بما في ذلك محاولة الاستعاضة عنهم بقضاة متقاعدين او قضاة مصريين، فأعلن نميري ما اسماه "بالثورة القضائية" وتمثل ذلك في اصدار عدد من القوانين الجديدة تم نشر نصوصها للعامة عن طريق الصحف المحلية، ووصل عددها ١٣ قانون ابرزها قانون العقوبات الذي اشتمل على العقوبات الحدية وهكذا ولدت التشريعات الاسلامية التي عرفت بقوانين الشريعة الاسلامية عند مؤديها، او بقوانين سبتمبر/ ايلول عند معارضيها[٢].

أما فيما يتعلق بمشكلة الجنوب كان النميري يحاول التلاعب بعقول المواطنين والتنظيمات السياسية وحاول اقحام الدين في مشاكله السياسية، مشكلة الجنوب كانت أولى خطوات حكومة النميري لتسويتها، اذ بدأت حكومة النميري اولاً الاهتمام بالمسيحية وجعلت العطلة الاسبوعية في الجنوب يوم الاحد بدلاً من يوم الجمعة، وسعت الى تحسين علاقاتها مع الكنيسة وبالتالي تحسين علاقات السودان بالغرب ومع البلدان الافريقية المجاورة وفي مقدمتها اثيوبيا التي كانت تحتضن قادة التمرد الجنوبين، وفي ظل هذه التحولات السياسية تم التوقيع على اتفاقية أديس ابابا [٣] في ٣ أذار عام ١٩٧٢ بين حكومة السودان والمتمردين الجنوبين بوساطة اثيوبية ومجلس الكنائس العالمي ومجلس عموم افريقيا الكنسي، وتمخضت الاتفاقية عن وقف لاطلاق النار واقرار لحكم ذاتي اقليمي،تضمن انشاء جمعية تشريعية ومجلس تنفيذي عال، ومؤسسات حكم اقليمي في جنوب السودان،واستيعاب ستة الاف فرد من قوات المتمردين في القوات المسلحة السودانية والبقية في مؤسسات الدولة المختلفة، كما اعترفت الاتفاقية باللغة العربية لغة رسمية للبلاد واللغة الانكليزية كلغة عمل رئيسة في جنوب

---

(١) محمد سعيد العقال، تاريخ الاسلام في السودان ١٩٥١-١٩٨٥، دار الجبل، بيروت، ١٩٩٢، ص ٧٥.

(٢) عبدالرؤوف أدم، الدولة والمجتمع في السودان، نظرة استقرائية، دار الحكمة للطباعة والنشر، ط١، لندن، ١٩٩٧، ص ٥٢. تمام مكرم البرازي، السودان بين اقامة الدولة الاسلامية والحروب المستمرة، مكتبة مدبولي، ط١، دار عربية للطباعة والنشر، ٢٠٠٢، ص٥٦ .

(٣) للتفاصيل ينظر: محمود محمد فلندر، جنوب السودان، دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠٠٤، ص ١٧؛ عبداللطيف كريم الزبيدي، مشكلة جنوب السودان، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٥، ص ٨٥.

السودان كفلت حرية العقيدة وحرية اقامة المؤسسات الدينية في حدود المصلحة المشتركة وفي اطار القوانين المحلية، وجدت الاتفاقية معارضة من لدن بعض القوى السياسية ابرزها الاتحاد العام لجبال النوبة الذي وصفها وعلى لسان زعيمه الاب فيليب عباس غبوش بأنها تمثل خيانة لقضية السودانيين الافارقة، كما انتقدها دعاة الانفصال الجنوبين لأنها لا تلبي مطامحهم [١].

في الحقيقة أن اتفاقية أديس أبابا أدت الى فتح الباب على مصراعيه أمام البعثات التبشيرية المسيحية الغربية، ومنظمات الدعوة الاسلامية من الدول العربية والاسلامية في تنافس حاد، الى جانب تفشي الانقسامات القبلية بين السياسيين الجنوبيين، وبحلول عام ١٩٨٣، تفجر الوضع في الجنوب عندما رفضت فرقة عسكرية في مدينة أكوبو بشرق أعالي النيل بالجنوب الاوامر الصادرة اليها بالانتقال الى الشمال واغتالت الضباط الشماليين وفرت بعتادها الى الغابة مطلقة على نفسها اسم حركة الاينانيا [٢].

وهكذا بدا التمرد الثاني وارسلت الحكومة ضابطاً جنوبياً برتبة عقيد هو جون قرنق دي مابيور[٣] لتثنية الفرقة المتمردة عن تمردها وحثها على القاء السلاح، الا أن العقيد جون قرنف انضم الى المتمردين في الغابة بدلاً عن تهدئتهم واقناعهم بالعدول عن التمرد، منشئاً الجيش الشعبي لتحرير السودان وجناحها المدني الحركة الشعبية لتحرير السودان.

كما ساهم النميري في اتمام أول عملية تجهيز للألاف من الفلاشا أطلق عليهم اسم (عملية موسى) وذلك عام ١٩٨٤، وتواصلت فيما بعد عمليات الفلاشا من اثيوبيا الى اسرائيل اذ هاجر أكثر من ٢٠ ألفاً من الفلاشا في العام ١٩٨٥ في عملية أطلق عليها اسم عملية سبأ، وذلك بفضل جورج بوش الأب نائب الرئيس الامريكي وقتئذ، والذي زار الخرطوم من أجل طمأنة النميري وتأكيد الضمان الامريكي لنجاح العملية ووافق النميري بشرط عدم توجه الطائرات الامريكية التي ستنقل المهاجرين الى تل أبيب مباشرة عبر مدينة أخرى، وعبر مطار مهجور وهو (العزازا) بشرق السودان بالقرب من مراكز تجمع الفلاشا، تمكنت المخابرات الامريكية وعملاؤها من تنفيذ العملية، ونقلتهم الطائرات العسكرية الامريكية مباشرة الى مطار عسكري اسرائيلي في منطقة النقب [٤].

---

(١) علي عباس حبيب، الفدرالية والانفصالية في افريقيا، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢٥١. حسن مكي، الحركة الاسلامية في السودان، (د. م، د. ت).

(٢) محمد عبدالرحمن صالح، ازمة السودان لم تبدأ مع حكم الانقاذ، مجلة السياسية الدولية، القاهرة، العدد ١٤١، ٢٠٠٠، ص ١٠٣.

(٣) البرازي، المصدر السابق، ص٥٦ .

(٤) صباح محمود محمد، الفلاشا والعلاقات الصهيونية الاثيوبية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٥، ١٨٢٠٠٥

بدأ العد التنازلي لحكم جعفر النميري، والسودان بدون دستور دائم او نظام للحكم متفق عليه مع حرب مستعدة في جنوبه،وحالة من الارتباك السياسي والضبابية لم يعهدها من قبل، وفي اذار/ مارس عام ١٩٨٥ سافر النميري في رحلة علاج الى واشنطن وقعت انتفاضة شعبية ضد النميري شملت النقابات والاتحادات والاحزاب، فأعلن وزير دفاع النظام آنذاك الفريق عبدالرحمن سوار الذهب، انحياز القوات المسلحة للشعب، فلجأ النميري الى القاهرة اثناء عودته الى الخرطوم، بعد ذلك عاد الى السودان وأعلن عن تشكيل حزب سياسي جديد يحمل اسم تحالف قوى الشعب العاملة [١].

وفي ٣٠ من حزيران عام ١٩٨٩ واجه النميري الانقلاب الاخير الذي كان سبباً في اطاحته من الحكم أطلق على هذا الانقلاب بـ (ثورة الانقاذ الوطني) بقيادة عمر حسن البشير[٢]، هكذا كان الانقلاب فاتحة عهد جديد للعسكر في الحكم السوداني بعد اربع سنوات من الحكم المدني الذي عاشت في ظله الاوضاع مرتبكة سياسياً واقتصادياً وخصوصاً فيما يتعلق بأوضاع الجنوب، ووضع حد للحرب فيها، وشارك في الانقلاب (الجبهة الاسلامية القومية) بقيادة الدكتور حسن الترابي، أما فيما يتعلق ببرنامج قيادة ثورة الانقاذ الوطني، اذ اصدر البشير قرارين الأول اشار فيه الى أن: "ثورة الانقاذ هي التعبير عن الشريعة السياسية والدستورية المتمثلة بالإرادة العامة للشعب" أما القرار الثاني فقد تضمن امراً بحل جميع الاحزاب والتشكيلات السياسية ومصادرة ممتلكاتها، وحل الحكومات الاقليمية واسقاط ولاية شاغلي المناصب السياسية فيها، وحل جميع النقابات الى حين صدور قانون جديد [٣].

---

(١) عصام عبدالفتاح، عبدالرحمن سوار الذهب، رجل من زمن آخر، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٢٥.

(٢) عمر حسن البشير، ولد في قرية صغيرة تقع في ريفي شندي اسمها "حوش يانقا" في عام ١٩٤٤، دخل الكلية الحربية وتخرج ملازماً منها عام ١٩٦٦ حصل على ماجستير في العلوم العسكرية بكلية القادة والاركان عام ١٩٨١، ثم ماجستير في العلوم العسكرية من ماليزيا عام ١٩٨٣، وعين قائداً للواء الثامن مشاة مستقل في المدة من ١٩٨٧ الى ٣٠ يونيو ١٩٨٩ للمزيد ينظر: عصام عبدالفتاح، البشير رجل لا ينحني وزعيم لن يبيع، دار الكنز للنشر والتوزيع، (القاهرة)، ٢٠٠٩، ص ٣٧.

(٣) صالح، المصدر السابق، ص ١٠٣؛ عبدالوهاب الافندي، انقلاب حزيران، يونيو ١٩٨٩ وذيوله، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٥٧، ٢٠٠٠، ص ١٦٣.

ثالثا : مسارات العلاقات السياسية بين السودان والصين.

العلاقات بين السودان والصين قديمة تمتد منذ ربط الطريق التجاري البحري (طريق الحرير البحري) موانئ السودان الشرقية بالتجارة مع الشرق الاقصى منذ قبل الميلاد، وفي التاريخ المعاصر تتبدأ هذه العلاقات على اثر لقاء رئيس الوزراء اسماعيل الازهري مؤتمر عدم الانحياز في مدينة باندونغ في نيسان/ ابريل عام ١٩٥٥ مع رئيس الوزراء الصيني تشو آن لاي، واظهر الزعيمان اثناء هذا المؤتمر تقارباً سياسياً ملحوظاً، اكدا فيه التزامهما بمبادئ باندونغ وتوصياته، وشرعا البلدين مباشرة بعد لقاء باندرنغ في البدء في نشاط تجاري وثقافي، كما سارعت الصين بالاعتراف باستقلال السودان، وأعلنت استعدادها لتقديم الدعم السياسي والاقتصادي للدولة الوليدة، الا أن حكومة الازهري لم تقم بأي جهد كاف للاعتراف بجمهورية الصين الشعبية آنذاك، وهي المهمة التي قامت بها حكومة ابراهيم عبود في شباط/ فبراير عام ١٩٥٩، اذ فعلت ما كان يجب أن تفعله الحكومة السودانية الوطنية الأولى وهو الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية(١).

ويعزى عدم اعتراف الحكومة المنتخبة الأولى في السودان بجمهورية الصين الشعبية الى الصراع الشرس الذي كان دائراً بين الحزبين الحاكمين آنذاك الاتحاد الديمقراطي وحزب الامة من جهة، والحزب الشيوعي السوداني من جهة أخرى، والذي لا يخفى دعمه لسياسات الصين في افريقيا، كما يعزى الى اقتصار الدبلوماسية السودانية التي تمنح اهتماماً كافياً لعلاقاتها مع جنوب شرق اسيا(٢).

وركزت نشاطاتها في الدائرتين الافريقية والعربية، فضلا عن الدائرة الغربية، وشهدت فترة الستينات في حقيقة الامر بذور التنسيق والتعاون في الشؤون الدولية بين البلدين، وقد سار هذا التنسيق بشكل جيد وظهر تشابه في وجهات النظر بين السودان والصين في عدد من القضايا مثل التنسيق مع بكين حول أهمية انعقاد المؤتمر الافريقي الاسيوي الثاني واستبعاد الاتحاد السوفيتي من عضويته بحسبان أنه دولة غير آسيوية، وقد مالت الخرطوم آنذاك لوجهة النظر الصينية، الداعية الى استبعاد موسكو من هذا المؤتمر، كما دعم البلدان في تلك الفترة حركات التحرر الافريقية والعربية، كما أن لجوء الصين لحكومة ابراهيم عبود لممارسة تأثيرها للضغط باتجاه ايجاد حل سلمي لأزمة الحدود بين الصين والهند، يدل على الثقة التي توليها الصين الشعبية لحكومة السودان آنذاك، كما يدل على مكانة الدبلوماسية السودانية ووزنها في الدائرتين الافريقية والاسيوية، وفي حقبة ستينيات القرن الماضي شهدت زيارات

---

(١) جعفر كرار حيدر، العلاقات السودانية الصينية ١٩٥٦-٢٠١١، ط١، بيروت، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٦، ص ٨.

(٢) المصدر نفسه.

مهمة بين البلدين، اذ زار رئيس الوزراء تشو آن لاي السودان في ٢٧ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٦٤ [١]،تلبية لدعوة من الرئيس ابراهيم عبود، وبعد اربعة اشهر من هذه الزيارة قام الرئيس السوداني عبود بزيارة الصين في ١٦ ايار/ مايو عام ١٩٦٤ وبالرغم من أن هاتين الزيارتين لم تشهدا توقيع أي بروتوكولات للتعاون الفني او الاقتصادي الا أن البيانين المشتركين الصادرين عن هذه الزيارات عكست توافقاً سودانياً – صينياً حول أهم القضايا العربية والافريقية رغم كل ذلك الا أن العلاقات السودانية – الصينية خلال فترة الديمقراطية الثانية القصيرة لم تشهد تطوراً يذكر، وبشكل عام لم تولد الحكومتين المدنيتين الأولى (١٩٥٦) والثانية (١٩٦٤-١٩٦٩) اهتماماً مناسباً للعلاقات مع الصين الشعبية[٢].

أما المدة بين عامي ١٩٦٩ – ١٩٨٥ شهدت العلاقات السودانية – الصينية استقراراً وازدهاراً، اذ بدأ واضحاً أن علاقة وثيقة وخاصة قد نشأت بين السودان والصين في هذه الحقبة، ولم تقتصر العلاقات المتميزة على التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين، وأن كان هذا التعاون من أهم فصول العلاقات في هذه المدة، بل تعداه الى تعاون سياسي وثيق على الساحتين الاقليمية والدولية، اذ نسق البلدان مواقفهما بشكل واضح في مواجهة النفوذ السوفياتي[٣].

كما استمر السودان في دعم السياسة الصينية داخل المنظمات الدولية والاقليمية ومن أهمها مشاركة السودان النشطة في معركة الصين الكبرى في القرن الماضي من أجل استعادة مقعدها الشرعي في الامم المتحدة، بل يبدو أن حكومة جعفر النميري ابان مراحلها الأولى حاولت أن تتبنى التجربة الاشتراكية الصينية فكرياً وتنظيمياً[٤].

على صعيد مشكلة الجنوب نلاحظ بأن الصينين امتلكوا خلال هذه الحقبة رؤية أكثر من رؤية حكومة النميري فقد أمن الصينيون بضرورة الحل السلمي للمشكلة، وأيدوا اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢، دعموا مشاريع اعادة التوطين كما نبهوا حكومة النميري بطريق مباشراً او غير مباشر الى خطورة اتجاهات النظام الاسلامية الجديدة عام ١٩٨٣ على المشكلة (تطبيق

(١) ابتسام ودو تشاو، سفير السودان لدى بكين في حوار خاص، صحيفة الصين اليوم

(٢) صحيفة الانتباه تجري حواراً حصرياً مع السفير الصيني،المصدر السابق .

(٣)صلاح عبداللطيف، عشرة ايام هزت السودان، دار الهلال، (القاهرة، ١٩٨٧)، ص ١٤٢-١٤٦.

(٤) صحيفة الانتباه تجري،المصدر السابق .

قوانين الشريعة الاسلامية) في البلاد، وضرورة العودة الى الحل السلمي واحترام التعددية الدينية والعرقية[١].

وفي المدة التي شهدت الاطاحة بحكم النميري من خلال انتفاضة شعبية شارك فيها العديد من المنظمات والنقابات المهنية والعملية في ٣ نيسان عام ١٩٨٥ زامنت سفر النميري الى الولايات المتحدة الامريكية ونجحت هذه الانتفاضة بعد التعاون بين الجيش والشعب بأسقاط نظام الحكم والصين، كما يلاحظ كانت على دراية بانهيار حكومة النميري لأنها بدأت منذ عام ١٩٨٣ تنصح القيادة السودانية بضرورة اعادة النظم في سياساتها المتعلقة بالنزاع في الجنوب ومعالجة الاختلاجات الاقتصادية، وقد هيأت نفسها وبسرعة للتعامل مع الحكومة الانتقالية والحكومة المدنية الثالثة بقيادة السيد الصادق المهدي [٢].

اذ زار رئيس الوزراء السيد الصادق المهدي الصين في عام ١٩٨٧ وشهدت الفترة من منتصف عقد التسعينات من القرن الماضي طفرة كبيرة في العلاقات بين البلدين بدخول الصين كمستثمر رئيس في مشروع النفط السوداني، وانشاء اللجنة الوزارية المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني وتوقيع عدد من الاتفاقيات أهمها اتفاقية تشجيع الاستثمار واتفاقية منع الازدواج الضريبي واتفاقية انشاء لجنة التشاور السياسي بين وزارتي الخارجية في البلدين واتفاقية اعفاء حاملي الجوازات الدبلوماسية والرسمية والخاصة من تأشيرات الدخول[٣].

كما زار الرئيس عمر حسن أحمد البشير الصين في الاعوام ١٩٩٠، ١٩٩٥، ٢٠٠٦، ٢٠١١ بجانب زيارات أخرى خلال الأعوام الأخيرة كما زار الرئيس الصيني هو جينتاو السودان عام ٢٠٠٧[٤].

ولابد من الاشارة الى قضية دارفور، اذ عملت هذه القضية على تدويل علاقات الصين مع السودان الى درجة غير معهودة تجلى ذلك خلال النقاش الخاص بقرار مجلس الأمن رقم ١٧٠٦ الذي اقترح توسيع تفويض بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) ليشمل دارفور، فهذه المرة الأولى التي حضت فيها الصين الخرطوم علناً على السماح لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بدخول دارفور[٥]،ودعت لايجاد حل سياسي شامل للازمة، مع ذلك فأن الصياغة النهائية للقرار الذي اشترط موافقة الخرطوم على نشر قوات بعثة الأمم

---

(١) ابتسام ودو تشاو، سفير السودان لدى بكين في حوار خاص، صحيفة الصين اليوم

(٢) احمد، المصدر السابق، ص ٥٤ .

(٣) الخطيب، المصدر السابق .ص ٥٥.

(٤) حيدر، المصدر السابق، ص ٥٤ .

(٥) الاسلحة والنفط (دارفور السلاح)، تطور العلاقات بين الصين والسودان، تقرير السودان، العدد ٧ تموز، ٢٠٠٧.

المتحدة في السودان الى دارفور، وحثت بمواصلة الصين للسيادة السودانية، وهذا الأمر أدى الى ازعاج الادارة الامريكية[١].

وفي ٣٠حزيران/ يونيو عام ٢٠١١ زار البشير الصين والتقى بنظيره الصيني وهو جين تاو، وقال هوجين تاو في اجتماعه مع البشير أن بلاده تؤيد وتدعم عملية السلام بين شمال وجنوب السودان كما تحترم رغبة الشعب السوداني واختياره معرباً عن أمله في أن يعمل شمال وجنوب السودان انطلاقاً من مصالح الأمة الرئيسية للتوصل الى مصالحة وطنية سلمية وشدد على أهمية مواصلة الجانبان تنفيذ اتفاقية السلام الشامل التي ابرماها في ٢٠٠٥،كما أكد من خلال حديثه مع البشير عن دعم الصداقة بين الصين والسودان وأن الصين تتبع دائماً سياسة ودية تجاه السودان أياً كان التغير في الوضع الدولي او الداخلي بالسودان فهذه السياسة لن تتغير، بدوره أكد البشير على أن حكومته تريد الحفاظ على السلام والاستقرار بين الشمال والجنوب كما أكد على استعداده لتنمية نمط جديد من العلاقات مع الجنوب[٢].

وكشف وزير الخارجية السوداني علي كرتى أن بلاده تلقت مئات الملايين من الدولارات تبرعات من الصين بمناسبة هذه الزيارة، كما أوضح كرتى في مؤتمر صحفي ببكين الى الطرح السوداني الذي تقلته الصين وهو ما الذي يمكن أن يقدمه الصين للسودان بعد انفصال الجنوب [٣] .

الخاتمة

ولعل هذا يدل على طبيعة العلاقات المتينة بين الدولتين واثرها في تحقيق تعاون اقتصادي وسياسي متبادل بينهما،اثرت في التصدي للكثير من العقبات والمشاكل التي واجهت الدولتين وفي تنسيق المواقف السياسية والاقتصادية وحتى في المحافل الدولية.

(١) جهاد عمر محمد الخطيب، العلاقات الامريكية الصينية افاق الصراع والتعاون (٢٠٠٨-٢٠١٥)، المركز الديمقراطي العربي، ٧ يونيو ٢٠١٦

(٢) الرئيس السودانى يستقبل وزير الخارجية الصينى، صحيفة الشعب اليومية ٢٠١١ .

(٣) المصدر نفسه.

ثبت المصادر

أولاً: الكتب والرسائل الجامعية:

- ابراهيم محمد حاج موسى، الديمقراطية في الميزان وتطور نظم الحكم في السودان، ج٢، دار الكتب المصرية، القاهرة، د. ت.
- أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو: خريف عبدالناصر، ج٣.
- البرتو مورافيا، ثورة ماو الثقافية، ترجمة وحيد النقاش، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧١.
- تمام مكرم البرازي، السودان بين اقامة الدولة الاسلامية والحروب المستمرة، مكتبة مدبولي، ط١، دار عربية للطباعة والنشر، ٢٠٠٢ .
- جعفر كرار حيدر، العلاقات السودانية الصينية ١٩٥٦-٢٠١١، ط١، بيروت، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٦ .
- جهاد عمر محمد الخطيب، العلاقات الامريكية الصينية افاق الصراع والتعاون (٢٠٠٨-٢٠١٥)، المركز الديمقراطي العربي، ٧ يونيو ٢٠١٦.
- حاج حمد، السودان، المأزق التاريخي وآفات المستقبل.
- حسن مكي، الحركة الاسلامية في السودان، (د. م، د. ت).
- دوجلاس ليتيل، الاستشراق الامريكي، الولايات المتحدة والشرق الاوسط منذ ١٩٤٥، ترجمة طلعت الشايب، منشورات المركز القومي للترجمة ط١، القاهرة، ٢٠٠٩.
- روبرت باين،قادة القرن العشرين:ماوتسي تونغ، ط١،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت، ١٩٧٦، ص٣١٥.
- زكي البحري، الحركة الديمقراطية في السودان (١٩٤٣-١٩٨٥)، دار نهضة الشرق، القاهرة.
- ساجد أحمد عبدالعائدي، دور الجيش في الحياة السياسية السودانية (١٩٨٥-١٩٨٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٠.
- سرحان غلام حسن العباسي، التطورات السياسية في السودان المعاصر ١٩٥٣-٢٠٠٩، دراسة تاريخية وثائقية، ط١، بيروت نيسان/ ابريل ٢٠١١.
- سياسة الصين الخارجية، مسارات، نشرة شهرية تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، وحدة الفكر السياسي المعاصر، فبراير ٢٠١٤.
- صباح محمود محمد، الفلاشا والعلاقات الصهيونية الاثيوبية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٥ .
- صلاح عبداللطيف، عشرة ايام هزت السودان، دار الهلال، القاهرة، ١٩٨٧ .

- طاهر حمدي كنعان وحازم تيسير، حاملة، الدولة واقتصاد السوق: قراءات في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية، المركز العربي للأبحاث في السياسات، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠١٦.
- عامر العقاد، وجاء مايو دراسة للكفاح الوطني السوداني، دار الجبل، ط١، بيروت، ١٩٧٢.
- عبدالرحمن مختار، خريف الفرح: اسرار السودان ١٩٥٠-١٩٧٠، الخرطوم، دار الافريقية ١٩٧٨)، ص ٣١٢.
- عبدالرؤوف أدم، الدولة والمجتمع في السودان، نظرة استقرائية، دار الحكمة للطباعة والنشر، ط١، لندن، ١٩٩٧.
- عبدالعظيم اسماعيل عبدالعال، الولايات المتحدة الامريكية والاسلام السياسي في السودان (١٩٨٩-١٩٩٦)، ط١، الخرطوم، ٢٠١٠.
- عبداللطيف كريم الزبيدي، مشكلة جنوب السودان، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٥.
- عصام عبدالفتاح، البشير رجل لا ينحني وزعيم لن يبيع، دار الكنز للنشر والتوزيع، (القاهرة)، ٢٠٠٩ .
- عصام عبدالفتاح، جعفر النميري، دار كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩ .
- عصام عبدالفتاح، عبدالرحمن سوار الذهب، رجل من زمن آخر، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٠.
- علي عباس حبيب، الفدرالية والانفصالية في افريقيا، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩.
- فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج١، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان .
- فرانسواز لومان، الاقتصاد الصيني، ترجمة صبح ممدوح كعدان، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٠.
- فؤاد مطر، الحزب الشيوعي السوداني، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧١ .
- قتيبة محمد صالح، الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في الاقتصاد الصيني، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.
- لطفي جعفر فرج، جعفر محمد نميري، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، جامعة المستنصرية .
- محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، بيروت، دار النهار، ١٩٧٣.

- محمد بن راشد الجهوري، دينغ والتحول الصيني الكبير، كتب وقراءات باشراف د. فيصل دراج، ١٤٨ .
- محمد سعيد العقال، تاريخ الاسلام في السودان ١٩٥١-١٩٨٥، دار الجبل، بيروت، ١٩٩٢.
- محمد عطية محمد ايمان، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٢.
- محمد محمد أحمد كرار، الانقلابات العسكرية في السودان (د. ت)، الخرطوم، ١٩٨٨.
- محمد محمد أحمد كرار، الانقلابات العسكرية في السودان، المطبعة العسكرية،الخرطوم، ١٩٨٨.
- محمود محمد فلندر، جنوب السودان، دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠٠٤.
- منى حسين عبيد الشمالي، حزب الامة ودوره في الحياة السياسية في السودان من عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٨٩، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٠.
- هنري رياض، موجز تاريخ السلطة التشريعية في السودان، الخرطوم، دار المطبوعات العربية، ١٩٨٧.
- هنري رياض، موجز تاريخ السلطة التشريعية في السودان، ط١، دار الجبل، بيروت، ١٩٩٢ .
- وودي لي سوي فومين تشنغ لي، الاقتصاد الصيني، ط١، دار النشر الصينية عبر القارات، ٢٠١٢.
- وي دي زانج، الاصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية، دراسات عالمية مركز الامارات العربية المتحدة، ١١، ط١، ٢٠٠١.

ثانياً: البحوث والدراسات:

- ابتسام ودو تشاو، سفير السودان لدى بكين في حوار خاص، صحيفة الصين اليوم
- أحمد شهاب أحمد وزيدان سلمان محمد، تطور القوة والقدرات الصينية بعد الحرب الباردة، مجلة علوم سياسية، جامعة بغداد، العدد ٥٦، كانون الأول٢٠١٢.
- الاسلحة والنفط (دارفور السلاح)، تطور العلاقات بين الصين والسودان، تقرير السودان، العدد ٧ تموز، ٢٠٠٧.
- صباح نعاس شفافة، "القوة الصينية تحدي الصيرورة التاريخية والموقع في مدار القوى العالمية"، مجلة علوم سياسية، العدد (٤٦)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،٢٠١٣.

- صحيفة الانتباه تجري حواراً حصرياً مع السفير الصيني لدى السودان، بتاريخ ٢٦اذار ٢٠٢٠.
- عبدالوهاب الافندي، "انقلاب حزيران، يونيو ١٩٨٩ وذيوله"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٥٧، ٢٠٠٠ .
- محمد عبدالرحمن صالح، "ازمة السودان لم تبدأ مع حكم الانقاذ"، مجلة السياسية الدولية، القاهرة، العدد ١٤١، ٢٠٠٠.
- ناصر التميمي، "صعود الصين المصالح الجوهرية لبكين"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٤، ٢٠٠٥.
- وفاء المهداوي وأحمد جاسم محمد، "الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق سياسات ومؤثرات"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد ١٠،المجلد ٣٣، ٢٠١٢.